

لائحة حول العمال المهاجرين واللاجئين

تشهد المنطقة العربية اليوم موجة غير مسبوقة من الهجرة الجماعية لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 و ذلك هربا من الحروب و الإرهاب و الممارسات المرعية للتطرف و التعصب الديني و الطائفي، و دكتاتورية الأنظمة.

فمن بين 60 مليون لاجئ في العالم، تستأثر المنطقة العربية بحوالي 22 مليون منهم. فقد أدت الحرب الأهلية السورية و ما تخللها من عنف و من سيطرة التنظيمات الإرهابية على أجزاء واسعة من هذا البلد الى موت أكثر من 250 ألف سوري غالبيتهم من المدنيين و تدمير البنى التحتية و الاقتصادية و انهيار كامل للخدمات الاجتماعية و انحلال للنسيج الاجتماعي السوري، الأمر الذي أدى إلى تهجير 5 ملايين سوري أضيفوا إلى ما تعج به المنطقة من ملايين اللاجئين الفلسطينيين و العراقيين و اليمنيين.

و أمام استمرار الحروب، و مواصلة التدخلات الخارجية، إضافة إلى صعوبة العيش في المخيمات بالأقطار المجاورة التي يمنع فيها على اللاجئين العمل. و إزاء العجز الفادح في المساعدات الدولية و القيود المختلفة المفروضة على اللاجئين، تتردى الأوضاع الاجتماعية و الإنسانية بالمخيمات و تستفحل مظاهر الاستغلال و التسول و عمل الأطفال زواج القاصرات و الاتجار بالبشر أجسادا و أعضاء.

وقد دفعت مجمل هذه الأوضاع المتردية، و غياب مؤشرات جدية لنهاية مرتقبة للصراعات القائمة، بمئات الآلاف من اللاجئين الى الهجرة الى أوروبا معرضين حياتهم للهلاك بحثا عن فرصة للعيش في أمن و كرامة و حرية.

و إزاء هذه الأوضاع المأساوية وتداعياتها الخطيرة على الأمن والاستقرار والكرامة البشرية، فإن المجلس العام للإتحاد العربي للثقافات المجتمع بالدار البيضاء يومي 11 و 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 2015:

- ❖ يعبر عن دعمه لحق شعوب وعمال المنطقة في العيش في أمن و سلام، وتضامنه مع تطلعاتهم المشروعة في بناء مجتمعات ديمقراطية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية وتضامن فيها الحريات العامة و الفردية بما في ذلك حرية التفكير والمعتقد والحريات النقابية، بعيدا عن التدخلات الأجنبية، مهما كان مصدرها.
- ❖ يؤكد أن الإرهاب ظاهرة دولية، وما يستتبع من أن مقاومته، كما التصدي لكل اشكال التطرف، ينبغي أن تكون مسؤولية دولية، الأمر الذي يتطلب من كل دول العالم تنسيق سياساتها وتوحيد مواقفها وجهودها في نطاق الأمم المتحدة للقضاء على هذه الظاهرة، وتجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية بالمال والعتاد والإرهابيين، وذلك عبر مقاربة شاملة يتكامل فيها المجهود الأمني مع سياسات اقتصادية عملية لمحاربة الفقر والبطالة والفساد، وتوسيع مجال الحقوق و الحريات و تحقيق التنمية العادلة. كما يتطلب ذلك أيضا الإلتزام بقيم السلام العادل واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وإيفاء الدول الصناعية و الغنية بالتزاماتها تجاه دول الجنوب.
- ❖ يطالب بفتح الحدود أمام اللاجئين الفارين من الحرب ومن الممارسات الوحشية و المرعبة للجماعات الإرهابية، بالنظر إلى أن الحق في الحياة وفي العيش الآمن هو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي نصت عليها كل العهود والمواثيق الدولية. كما يدعو المجلس الأمم المتحدة إلى وضع خطة دولية لضمان الانتقال الآمن للمدنيين الفارين من مناطق النزاعات وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم في أماكن لجوئهم.
- ❖ يعتبر أن الحل الجذري لقضية اللاجئين السوريين والعراقيين يكمن في تفعيل قرارات مؤتمر جينيف، وإيجاد حل سلمي للنزاع يؤدي الى استئصال الإرهاب و ضمان وحدة هذين القطرين و تحقيق الإنتقال الديمقراطي بهما دون وصاية او تدخل خارجي.